

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



هيئة نزع السلاح

الجلسة ٢٤٤

الثلاثاء، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة كوارليس (جامايكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

تبادل عام للآراء (تابع)

السيدة دو بيسون (جنوب أفريقيا) (تكلمت

بالانكليزية): أرجو أن تتقبلي، يا سيدتي، تهاني وفدي على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٠، كذلك أود الترحيب بعودة رئيسي الفريقين العاملين ونوابهما، وأيضا أعضاء المكتب الآخرين، ونرجو أن تتأكدوا من كامل دعم وتعاون وفدي.

لقد أعرب وفدي في دورة الهيئة لعام ٢٠٠٠ عن قلقه إزاء عجز محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف والمجتمع الدولي عن المعالجة الموضوعية لبعض أهم قضايا الساعة، وهو ما يعكس عمق الأزمة في العلاقات الدولية وعدم الانتشار ونزع السلاح والحد من التسلح. وتحقيقا لهذه الغاية، ما زلنا قلقين إزاء استمرار عجز مؤتمر نزع السلاح عن البدء بعمله ولكون أغلب قرارات اللجنة الأولى لا تحظى بتأييد كل الدول الأعضاء، وأن عمل هذه الهيئة غالبا ما يتم تجاهله. إلا أننا نرى أن الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي للدول

الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ وانتهاء اللجنة التحضيرية من الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالانتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بكل جوانبه، والتقدم المحرز نحو دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ سوف تشجع الوفود على المشاركة النشطة في أعمال هذه الهيئة.

ويحدو وفد جنوب أفريقيا الأمل في أن تكون مداولاتنا في هذه الدورة بشأن سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي والتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية مداولات مركزية، بغية أن تحتتم الهيئة مداولاتها في هذه الدورة في الوقت المناسب بشأن هذين البندين من جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر إلى كل من الرؤساء على أوراق العمل التي أصدروها، والتي نعتبرها أساسا جيدا لعملنا خلال هذه الدورة. ولن تظل الهيئة هيئة تداولية هامة سوى بالتركيز على هذين البندين من جدول الأعمال. وبغية تحقيق هذا الغرض، أود أن أؤكد للهيئة كامل تأييد وفد بلادي لها وتعاونها معها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C154 A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

القيام بعمل كثير من أجل كفالة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإن المطلوب بإلحاح اتخاذ تدابير ملموسة يتفق عليها من أجل خفض حالة الاستنفار لمنظومات الأسلحة النووية، من قبيل إلغاء حالة التأهب وإزالة الرؤوس الحربية النووية من منظومات إيصالها.

ويود وفد بلادي أن يؤكد مجددا موقف جنوب أفريقيا الثابت ومفاده أن مداولات الهيئة بشأن سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي ينبغي أن تعزز لا أن تنتقص بأي حال من التعهدات التي قطعت والاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن وضع خطة موضوعية لنزع السلاح النووي في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. وأود أنؤكد على أن جنوب أفريقيا لن تؤيد أي جهد يقوض النجاح الذي أحرز في ذلك المؤتمر. علاوة على ذلك، ينبغي لمداولاتنا أن تدعم العملية في مؤتمر نزع السلاح، وينبغي لنا أن ننظر بإيجابية في سبل ووسائل ملموسة أخرى لمعالجة المسائل الجوهرية المطلوبة لتيسير العمل وإحراز النتائج في دفع خطة نزع السلاح إلى الأمام.

وعلى رغم أن الأسلحة النووية تشكل أكبر تهديد لبقاء البشرية، فإن تكديس الأسلحة التقليدية المفرط والمزعزع للاستقرار له تأثير سلبي على الثقة فيما بين الدول، ولا سيما الدول المتجاورة. وبناء ترسانات الأسلحة التقليدية بما يتجاوز المستوى الذي يمكن أن يعتبر مستوى مشروعاً لأغراض الدفاع عن النفس يهيئ بيئة غير مستقرة، ولا سيما في مناطق يؤدي فيها عدم الاستقرار الإقليمي إلى قيام صراعات إقليمية. وثمة حقيقة معروفة عموماً مفادها أن الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، هي مصدر معظم الوفيات والمعاناة في الصراعات حول العالم اليوم. وإعادة بناء المجتمع وازدهاره نتيجة مختلف مبادرات السلام والديمقراطية يعوقهما انتشار هذه الأسلحة.

إن جميع الدول تعتبر نزع السلاح النووي إحدى أهم مسائل نزع السلاح التي يواجهها المجتمع الدولي. علاوة على ذلك، فإن نزع السلاح النووي موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره. بيد أن جنوب أفريقيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار العديد من الدول في رفضها الاعتراف بأهمية هذه المسألة. وعدم وجود اتفاق على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح يدل على عدم وجود التزام بإحراز تقدم في هذا الميدان.

ولقد توقعت جنوب أفريقيا، على غرار دول عديدة أخرى غير حائزة للأسلحة النووية، أن تؤدي النتيجة الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ - والذي قدمت فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً قاطعاً بإنجاز الإزالة الكاملة لأسلحتها النووية - إلى المباشرة بسبل ووسائل عملية لتحقيق نزع السلاح النووي. وما زلنا نأمل أن تحترم الدول الحائزة للأسلحة النووية التعهدات التي قطعتها على نفسها، وهي تعهدات تقضي بزيادة خفض ترساناتها النووية من طرف واحد، وزيادة الشفافية تجاه القدرات التي تتصف بها أسلحتها النووية، وزيادة خفض الأسلحة غير الاستراتيجية، وتقليل دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية، وإشراك جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في العملية المفوضية إلى الإزالة الكاملة لترساناتها النووية.

وهذه التعهدات - فضلاً عن الاتفاقات المتعلقة بإنشاء هيئة فرعية مناسبة في مؤتمر نزع السلاح لتناول مسألة نزع السلاح النووي والتفاوض في غضون خمس سنوات بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة - من شأنها أن توفر الزخم المطلوب جداً لإحراز تقدم في ميدان نزع السلاح النووي. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين

التنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي تمس الحاجة إليها والقضاء على الفقر.

وأود أن أذكر بأنه في دورتنا السابقة، عمم وفد بلادي ورقة عمل أكدنا فيها على قيمة تدمير الفائض من الأسلحة والأسلحة المستجمعة كتدبير عملي لبناء الثقة. ولدى النظر في التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، ينبغي للهيئة أن تحيط علما على النحو الواجب بالتحضيرات لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبها. ويود وفد بلادي أن يؤكد مجددا تأييد جنوب أفريقيا القوي لمشروع برنامج العمل الذي أعده رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر. وينبغي لمداولاتنا في هذه الدورة أن تدعم إذا مشروع برنامج العمل، وينبغي ألا تعقد بلا موجب إحراز التقدم في هذا الصدد.

وفي الختام، يظل وفد بلادي ملتزما بالعمل في الهيئة وفي جميع محافل نزع السلاح وعدم الانتشار الأخرى من أجل تحقيق الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية والحد من أعداد الأسلحة التقليدية إلى المستوى الأدنى المطلوب للدفاع عن النفس. ووفد بلادي على أهبة الاستعداد للعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع رئيسي الفريقين العاملين، سعيا لتحقيق أهداف الهيئة المنصوص عليها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي دعت إلى بذل كل جهد ممكن من أجل اتخاذ قرارات بشأن مسائل موضوعية بتوافق الآراء.

السيد كو (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفد ميانمار أن يقدم لكم، سيدي، تهنئة حارة بمناسبة انتخابكم رئيسة للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠١. ونحن نؤمن جازمين بأننا تحت قيادتكم سنتوصل في مداولاتنا إلى نتائج إيجابية. كما أؤكد لكم على تعاون وفدنا

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بالورقة غير الرسمية التي أعدها رئيسة الفريق العامل الثاني.

وأحد العوامل التي تدعم التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة النووية هو الحاجة إلى الشفافية. ولقد عمم وفد بلادي ورقة عمل في الدورة التي عقدتها الهيئة عام ١٩٩٨ بشأن سياسة جنوب أفريقيا حيال الشفافية في مجال التسليح. ولا تزال جنوب أفريقيا تعتقد بأن نطاق سجل الأمم المتحدة الحالي للأسلحة التقليدية ضيق جدا، حيث أنه لا يشمل أنواعا أصغر من الأسلحة من قبيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي أصبحت الأسلحة المختارة لزراعة استقرار البلدان في العديد من مناطق العالم. ولا نزال نعتقد بأن توسيع نطاق السجل، أو نظام مشابه لتقديم التقارير عن فئات أخرى من الأسلحة، من قبيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات والعتاد العسكري غير الفتاك، ويكون إما جزءا من السجل الحالي أو في شكل سجلات إقليمية و/أو عالمية منفصلة، من شأنه أن يعزز الثقة فيما بين الدول.

وتعتبر جنوب أفريقيا أيضا أن تدمير الأسلحة الفائضة أو المصادرة أو التي تم جمعها ولا تستخدمها القوات الحكومية هو تدبير هام وعملي وملمس لتعزيز الثقة فيما بين الدول في ميدان الأسلحة التقليدية. ولهذا السبب، قررت حكومة بلادي تدمير جميع الفائض من الأسلحة الصغيرة بدلا من بيعها. وآخر عملية للتدمير جرت خلال كانون الثاني/يناير من هذا العام، حيث تم تدمير ١٠٢ طن من الأسلحة الصغيرة وقطع من الأسلحة الصغيرة وقطع التبدل. وبالإضافة إلى عملية التدمير هذه، دُمرت مئات الأطنان من الأسلحة التقليدية والذخائر بالتعاون مع حكومة موزامبيق خلال مختلف مراحل "عملية راشيل". وتدمير هذه الأسلحة يشكل جزءا من التزام حكومتي بالجهود الإقليمية في الجنوب الأفريقي من أجل تهيئة بيئة سلمية ومستقرة دعما لتحقيق

سباق جديد للتسلح. ووفدي يحدوه الأمل في الإنشاء المبكر للجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح لمناقشة نزع السلاح النووي، وفي إعادة إنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر إنتاج المواد الانشطارية بغية بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وينبغي أن تكون التأكيدات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، من بين المسائل الأساسية في نزع السلاح النووي. ولذا، نرحب بأي تقدم قد يتحقق في مؤتمر نزع السلاح لإنشاء آلية للحد من مخاطر الأسلحة النووية التي قد تترتب على الإطلاق العرضي أو المقصود.

ويشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أيضا، أداة فعالة في منع الانتشار الجغرافي للأسلحة النووية، مما يساهم بالتالي في نزع السلاح النووي. وعليه، تؤيد ميانمار كافة الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فقد وقعت أكثر من ١٠٠ دولة وصدقت على معاهدات بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطقها.

ويؤمن وفد ميانمار بأن إجراءات بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية ينبغي أن تركز على نهج منتظمة ومتسقة. ودون المساس بحقوق الدول في الدفاع عن النفس أو حقها في تقرير المصير، ينبغي أن يتعاون كل منا مع الآخر. كما نؤمن بأن ذلك ينبغي أن يقوم على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام المصالح المشتركة للأمم.

وتشارك ميانمار مشاركة فعالة في أعمال رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بسبل بناءة وإيجابية، وذلك منذ أن أصبحت عضوا في هذه الرابطة. فقد شاركنا في أول اجتماع بشأن تدابير بناء الثقة عقده المنتدى الإقليمي لرابطة

الكامل من أجل إنجاح أعمال هذه الدورة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد جاياتا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه الوافي الذي أدلى به في مستهل هذه الدورة.

إننا ندخل الآن العام الثاني على التوالي لمناقشة البندين المعنويين "سبل ووسائل تحقيق نزع السلاح النووي" و "التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية"، وثمة حاجة إلى التركيز بشكل أكبر على سد الفجوة القائمة بين الوفود للخروج من مداولاتنا بنتائج ملموسة.

لقد علقنا جميعا آمالا كبيرة على عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي بعد النهاية الناجحة للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. والبيان الصادر عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية خلال المؤتمر الاستعراضي، والذي أكدت فيه على استعدادها للدخول في جهود منتظمة ومتواصلة للحد من الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، قد ساهم مساهمة إيجابية في النتائج التي انتهى إليها المؤتمر. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بتعهداتها وأن تتبع ذلك بالتنفيذ الفعلي. وفي سعينا لتحقيق نزع السلاح النووي، يعد تصديق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية شرطا أساسيا، وفي ذات الوقت، يعد التقيد التام بشروط الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف لنزع السلاح شرطا ضروريا كذلك.

ونحن نؤمن بأن معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢)، لا بد وأن تنفذ، وأن تبدأ على وجه السرعة المفاوضات بشأن إبرام معاهدة ستارت ٣. وإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء التجارب المحتملة لتكنولوجيا القذائف، التي يمكن أن تؤدي بنا إلى

تعاوننا الكامل معكم في أداء المهام الموكولة إليكم. كما نود أن نسجل تقديرنا للجهود التي بذلها رئيسا الفريقين العاملين. إن التزام الهند الثابت بترع السلاح النووي عالميا والإزالة التامة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد، هو أمر أكدنا عليه دون لبس أمام هذا المحفل بالذات في العام الماضي. لذا، لن أطيل في الحديث عن تلك النقاط مرة أخرى. وبدلاً من ذلك، أود التركيز على السبل والوسائل التي تبلورت من خلال الموقف المبدئي لبلادي، والتي ينبغي أن تساعد جهودنا الجماعية لتحقيق نزع السلاح النووي.

عندما اجتمعنا في العام الماضي، ربما كان هناك شعور بين بعض المشاركين بأن هيئة نزع السلاح لا تحتاج إلا لترديد وملاحظة بعض الوعود البراقة التي وردت في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون ضرورة للخوض في مناقشات جوهرية هنا في هذه القاعة. غير أن التطورات منذ ذلك الحين، خلال العام الماضي، قد خيبت ذلك الشعور. فبدلاً من تعزيز برنامج نزع السلاح في اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف، رأينا الواقع متمثلاً في وعود لم تتحقق، وفرص ضائعة، وبحث عن مزايا انفرادية، وتصلب في مواقف المواجهة، والتهديد بالتوصل من صكوك تشكل أساساً للأمن العالمي، ومؤتمر نزع السلاح الذي يراوح مكانه. والإطار غير العادل والتمييزي قد ثبت مرة أخرى أنه يعاني من خلل أساسي وأنه يعجز عن أن يوفر نظاماً عادلاً ومتكافئاً يحترم شرعية الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع. ونأمل أن يعطي هذا الإدراك درجة أكبر من الرصانة والجدية لمداولاتنا هذا العام.

فلنضع في هيئة نزع السلاح، التي هي هيئة المداولات في مثلث آلية نزع السلاح وفيها تمثيل عالمي أكبر من أغلب منتديات نزع السلاح الأخرى، المبادئ والتدابير

الأمم في سول في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ونحن نؤمن بأن مثل هذه الاجتماعات على الصعيد الإقليمي تعزز بناء الثقة في المنطقة المحددة وفي المناطق الأخرى أيضاً. وقد اجتمع كل من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والاتحاد الأوروبي في فينيتيان بتاريخ ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، في إطار الاجتماع الوزاري الثالث عشر المشترك بين الرابطة والاتحاد الأوروبي، تحت الرئاسة المشتركة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفرنسا، بصفتها رئيساً لمجلس الاتحاد الأوروبي. ومن بين ما ورد في إعلان فينيتيان، ذكرت صراحة تدابير بناء الثقة، على النحو التالي:

”اتفقنا على تعزيز التعاون في مجال الأمن الإقليمي بصورة عامة، وخاصة عن طريق المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والذي نعترف به باعتباره محفلاً هاماً للحوار بشأن قضايا السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد أكدنا على أهمية تدابير بناء الثقة المتعهد بها لتكون مجال التركيز الأساسي في تعزيز عملية المنتدى الإقليمي لرابطة الأمم، ونشجع بذل المزيد من الجهود من أجل تكثيف تدابير بناء الثقة إلى جانب الانتهاء من بلورة مفهوم الدبلوماسية الوقائية. وقد أبدى الاتحاد الأوروبي استعداداً لأن يتشاطر خبراته مع رابطة الأمم في تلك الميادين“.

وأود أن اختتم، سيدي الرئيسة، بالتأكيد على التزامنا بالعمل معكم من أجل أن تحقق مداولاتنا نتائج مفيدة.

السيد سود (الهند) (تكلم بالانكليزية): سيدي، أرجو أن تقبلي تهانئ وفدي بمناسبة انتخابكم رئيسة لهيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠١. ونؤكد لكم

النووية دون إذن وكذلك الاستخدام الناتج عن حادث أو دون قصد.

ورابعا، لا بد أن نصر على عدم جواز الرجوع عن التخفيضات النووية من خلال احترام الالتزامات الثنائية بشأن الأسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية. وينبغي أن يتم استكمال هذا بإجراء تخفيضات في إطار متعدد الأطراف.

وخامسا، لا بد أن نثبط العمل أحادي الطرف الذي قد يبدو غير متسق مع المعاهدات القائمة أو الذي يهدد مبادئ الأمن المشروع للجميع.

وسادسا، لا بد أن نمنع تسليح الفضاء الخارجي، بدلا من اللجوء فيما بعد إلى الحد من التسليح أو إلى تدابير لنزع السلاح.

وسابعاً، يجب أن نمكن مؤتمر نزع السلاح من بدء العمل في لجان مختصة منشأة بولايات ملائمة تتعلق بترع السلاح النووي، وإبرام معاهدة لوقف المواد الانشطارية، والفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية.

وإننا مستعدون للدخول في مناقشات موضوعية تتعلق بكل نقطة من هذه النقاط، حيث أنها تستحق النظر فيها بشكل أعمق.

دعوني الآن أركز على نزع السلاح التقليدي. بالنسبة للتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، أكدنا على أنه يجب علينا تجنب ازدواج العمل الذي يتم في أماكن أخرى، بينما نأخذ في الحسبان المبادئ التوجيهية الخاصة بنواح معينة تم من قبل الاتفاق عليها واعتمادها بتوافق الآراء في هيئة نزع السلاح نفسها. ونأمل أن نحرز تقدما في هذا الموضوع أكبر مما كان ممكنا خلال العام الماضي. ولقد شاركنا بنشاط في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

التي ستمهد الطريق أمام نزع سلاح نووي متفق عليه ومتعدد الأطراف وغير تمييزي ولا رجعة فيه.

أولا، ينبغي أن نقدر ونحترم فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩٦، التي تنص على أنه: "هنالك التزام قائم بالعمل، بحسن نية، على متابعة وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة". (A/51/218، المرفق، الفقرة ١٠٥ (٢) و١)

ومن الضروري ترجمة فتوى محكمة العدل الدولية هذه إلى قرار ملزم سياسيا وفي نهاية المطاف إلى اتفاقية قانونية. وتسعى الهند في هذا الإطار للتوصل إلى إبرام اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

وثانيا، يجب علينا أيضا أن نسعى إلى استعراض المبادئ النووية التي تعتنق الموقف المرفوض القائم على المبادأة بالاستخدام؛ وأن نسعى إلى إبرام اتفاق عالمي لحظر المبادأة بالاستخدام يشمل ضمانات ملزمة قانونا بعدم الاستعمال ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ويعترف بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة على أساس ترتيبات تم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة. ولقد قطعت الهند على نفسها بالفعل التزامات أحادية الطرف في هذا الصدد وتهيب بالدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تفعل أثناء ذلك الشيء ذاته، بينما يعمل المجتمع الدولي على تحويل هذه الالتزامات إلى التزامات قانونية.

وثالثا، يجب أن ننفذ العزم الذي تم الإعراب عنه في مؤتمر قمة الألفية بعقد مؤتمر دولي لتحديد سبل إزالة الأخطار النووية. وليس هناك مبرر للاحتفاظ بآلاف الأسلحة في حالة تأهب. ويجب على كل الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بخفض خطورة استخدام الأسلحة

٢٠٠١، معربا عن كامل الثقة في إدارتكم لأعمال هذه الدورة بكل الاقتدار والفعالية. كما أود أن أعبر عن تقديرنا لسلفكم السفير جواد ظريف على إدارته الحكيمة لأعمال الدورة الموضوعية السابقة. كما أتقدم بالتهنئة إلى باقي أعضاء المكتب على انتخابهم.

تولي مصر أهمية متقدمة لاجتماعات هيئة نزع السلاح باعتبارها أحد آليات نزع السلاح التي تضع مبادئ توجيهية يمكن أن تسهم في جهود نزع السلاح ومنع الانتشار. وتكتسب أعمال الهيئة هذا العام أهمية خاصة نظرا لكونها الاجتماع الثاني لتناول الأطر الخاصة للمبادئ التوجيهية حول الطرق والوسائل المعنية بتحقيق نزع السلاح النووي، فضلا عن الإجراءات العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ومن ثم يمكن البدء هذا العام في التفاوض على المبادئ التوجيهية التي يمكن اعتمادها العام القادم بشأن موضوعي البحث، آخذين في الاعتبار المواقف المختلفة للدول التي تم طرحها خلال اجتماع الهيئة عام ٢٠٠٠.

بداية سأطرق إلى موضوع نزع السلاح النووي باعتباره الأولوية الأولى لجهود نزع السلاح التي حددها الوثيقة الختامية للدورة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، تلك الأولوية التي ستظل حاکمة لأعمالنا حتى نحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية. هذا وعلى الرغم من عمومية عنوان البحث الخاص بموضوع نزع السلاح النووي الذي تتناوله في إطار أعمال هيئة نزع السلاح، فإننا نجدونا الأمل أن يتم تناول الموضوع بنفس الروح التي سادت خلال المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وهي الروح التي أسفرت عن اعتماد وثيقة ختامية تضمنت تأكيد الدول النووية على نزع السلاح النووي، فضلا عن التأكيد على خصوصية الوضع في الشرق الأوسط.

والأسلحة الخفيفة، والمزعم عقده في وقت لاحق من هذا العام. ونأمل أن يسهم مؤتمر ناجح في وضع تدابير لقدر كبير من بناء الثقة من خلال معالجة مشاكل عمليات النقل غير المشروع وعلاقتها الوثيقة بالإرهاب العابر للحدود والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

ولقد صدقت الهند على كل بروتوكولات اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بما فيها البروتوكول الثاني المعدل الذي يتعامل مع الألغام الأرضية، والبروتوكول الرابع المعني بأسلحة الليزر المسببة للعمى. إن تعميم عملية اتفاقية الحظر هذه من خلال التوقيع والتصديق على بروتوكولاتها من المزيد من الدول سوف يشكل إجراء هاما لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وسيتيح المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية في نهاية هذا العام فرصة للاستعراض المماثل للعملية والالتزام بها.

ولقد حاولت الهند بشكل ثابت الاعتماد على تدابير بناء الثقة مع بلدان في منطقتنا لصالح الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وكانت الهند المبادرة بالعديد من تدابير بناء الثقة وستواصل متابعتها بنشاط. ويمكن في بعض الأحيان أن يكون الثمن الذي يجب دفعه لمبادرات إجراءات بناء الثقة باهظا ويمكن أن يهدد بتقويض أفضل النوايا. لذلك نأمل أن تسفر المناقشات في فريقنا العامل عن نتائج كبيرة في القريب العاجل في شكل مبادئ توجيهية عملية ومفيدة.

ويسعى وفدي سعيًا حثيثًا للمشاركة في المداولات في الأيام القادمة على أمل أن تتمكن من تحقيق نتائج كبيرة في هذه الدورة.

السيد بيرس (مصر) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أتوجه إليكم سيدتي الرئيسة بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لهذا العام، عام

منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشامل للوكالة وذلك في إطار تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط. وهذا الأمر الذي تم تأكيده مرة أخرى بأغلبية ساحقة بلغت ١٥٧ صوتاً وذلك في القرار الخاص بمخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط الذي تم اتخاذه خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، حيث تضمن القرار فقرة جديدة - هي الفقرة ٢ من المنطوق - نصها كما يلي:

”تؤكد من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة تحقيقاً لهدف الالتزام العالمي بالمعاهدة في الشرق الأوسط“.

وتتلم مصر بتحقيق أهداف ومبادئ عدم الانتشار النووي على مستوى منطقة الشرق الأوسط وفي العالم أجمع، وتذكر أن مواجهة خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط تُعتبر ضرورة ملحة وأنه لا يمكن التباطؤ أو التهاون في مواجهته. وتؤكد في هذا الصدد على الجهود والمبادرات التي طرحتها مصر في مجال التخلص من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية. وتتضمن هذه الجهود تقدّم مصر ومنذ عام ١٩٧٤ إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة بمشروع قرار حول إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، والذي يصدر بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠، فضلاً عن اعتماد الجمعية العامة سنوياً وبأغلبية ساحقة، كما سبق أن ذكرنا، لقرار حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وهو القرار الذي تم تطويره خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة على النحو السالف الذكر. وتوازي مع هذه الجهود فقد أطلق الرئيس محمد حسني مبارك في نيسان/أبريل ١٩٩٠ مبادرته الخاصة بالدعوة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها درءاً لمخاطر هذه الأسلحة وكمتمداد طبيعي لدعوة مصر إلى

إن المخاطر البشرية الناجمة عن التسليح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل تهدد البشرية. ومن ثم فإن المنطق يقتضي أن تتكاتف الجهود الدولية لتهيئة المناخ لوضع الآليات اللازمة لإزالة هذا الخطر والقضاء عليه نهائياً وذلك من خلال إطار عالمي يتناسب مع حجم هذا التهديد. ولذا نرى ضرورة تفعيل مؤتمر نزع السلاح باعتباره الآلية التفاوضية الوحيدة المعنية بمسائل نزع السلاح والعمل على اعتماد هيئة نزع السلاح لخطوط إرشادية واضحة تكفل الإزالة التامة والقضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن العمل على تحقيق عالمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ الدول النووية الخمس لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

وتعد الجهود الإقليمية الخاصة بنزع السلاح النووي جهوداً هامة وأساسية ومكملة وداعمة للجهود الدولية المعنية بنزع السلاح النووي، وهي الجهود التي تهدف إلى القضاء التام على الأسلحة النووية وإخلاء العالم من أخطاره. وفي منطقتنا، الشرق الأوسط، فقد التزمت كافة دول الإقليم بتحقيق هذا الهدف السامي بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية باعتبارها إعلاناً صريحاً لبند الخيار النووي، وتأكيداً واضحاً على الالتزام بإخلاء منطقتنا من الأسلحة النووية، ومشاركة والتزاماً من دولنا في نقل هذه الجهود من المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي بهدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية. غير أن إسرائيل رأت منفردة تعطيل جهود المنطقة وذلك من خلال استمرارها في التمسك بالخيار النووي ورفضها الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع مرافقها النووية إلى نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي دعا المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلى تضمين بيانه الحتامي الذي اعتمد بتوافق الآراء التأكيد على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة ووضع كافة

سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والسُّبُل الرامية إلى تطويره، خلال عام ٢٠٠٠، في توسيع نطاق السجل لكي يغطي الحيازة العسكرية والحيازة من خلال الإنتاج المحلي وكذلك فشله في إدراج أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وهو الأمر الذي يتعارض مع منطوق قرار إنشاء السجل ٣٦/٤٦ لأم. ويشير هذا الفشل إلى الجمود الذي أصاب عمل السجل ومن ثم عدم صلاحيته في شكله الحالي كوسيلة فاعلة لبناء الثقة وكألية للإنذار المبكر. إن نطاق السجل يجب أن يتم توسيعه ليشمل كافة فئات الأسلحة وبدون اللجوء إلى أسس انتقائية خاصة وأن تجربة السنوات الماضية أظهرت أن السجل الذي يقتصر على فئات سبع من الأسلحة التقليدية لن يجتذب المشاركة العالمية، فلول عديدة لا تعتبر أن السجل بنطاقه المحدود يفي بما فيه الكفاية باحتياجاتها الأمنية. ولذلك فإن نجاح السجل في المستقبل سيكون رهنا برغبة المجتمع الدولي في الدخول في قدر أكبر من الشفافية وبناء الثقة.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود في المقام الأول أن أهنئكم، سيدي، بحرارة على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ٢٠٠١. وأوجه تهانئي أيضا لأعضاء المكتب الآخرين. وأرجو مخلصا أن نضيف من خلال مداولاتنا إلى ما تم إنجازه في دورة العام الماضي. وأستطيع أنؤكد كامل دعم وفدي لكم وتعاونهم معكم في تحقيق النجاح لهذه الدورة.

واسمحوا لي بأن أعرض آراء وفدي بشأن الموضوعين المطروحين في دورة هذا العام. وسأبدأ بوسائل وسبل تحقيق نزع السلاح النووي.

قبل حوالي عام، اتفقت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتوافق الآراء هنا في نيويورك على وثيقة ختامية تتضمن الخطوات العملية للنهوض بترع

إنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار رحّبت مصر باقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي لبحث سُبل القضاء على المخاطر النووية - وهو الاقتراح الذي اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٢/٥٤. وقد جاء تأييدنا لمقترح الأمين العام متمشيا مع المبادرة المصرية لعام ١٩٩٨ الداعية إلى عقد مؤتمر دولي لبحث تخليص العالم من السلاح النووي خلال فترة زمنية محددة.

وفي إطار الجهود المصرية لتحقيق نزع السلاح النووي وإرساء الدعائم الأساسية في هذا الاتجاه، تقدمت مجموعة دول التحالف الجديدة وهي: مصر وأيرلندا والبرازيل والسويد وجنوب أفريقيا والمكسيك ونيوزيلندا، بمشروع قرار إلى الجمعية العامة خلال الأعوام الثلاثة الماضية بعنوان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، وهو القرار الذي حظي بتأييد وتبن متزايد ويعكس القرار فلسفة دول التحالف حول ضرورة أن تؤكد الدول النووية التزامها القاطع وغير المشروط بالقضاء على كافة الأسلحة النووية ومطالبتها باتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق ذلك، وأهمية سرعة تحقيق عالمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

ويُعد موضوع إجراءات بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية من موضوعات نزع السلاح التي توليها مصر أهمية كبيرة. وعلى الرغم من دراسة هيئة نزع السلاح سابقا لهذا الموضوع، إلا أننا نرى أن هناك كثيرا من التطورات والمعطيات التي يمكن أن يعاد بحثها أملا في التوصل إلى خطوط إرشادية متفق عليها في هذا الشأن. ومن الموضوعات التي نرى أنه يجب أن يُعاد بحثها في هذا الإطار ضمن أمور أخرى، مدى نجاح سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية كإجراء لبناء الثقة خلال الأعوام السابقة. وفي هذا السياق تأسف مصر لفشل فريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة

جهة التنسيق للمؤتمر الثاني المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي سيعقد هنا في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر القادم. وقد قام ٢٤ بلدا بالأول/أكتوبر ١٩٩٩، من بينها خمسة يلزم تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة، في حين وقعت عليها ستة بلدان، فأصبح مجموع الدول المصدقة على المعاهدة ٧٥ من بين ١٦٠ دولة موقعة، بما فيها ٣١ من الدول اللازمة لتصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ونعلق أهمية كبيرة على نجاح المؤتمر القادم. وينبغي أن يغتنم المجتمع الدولي هذه الفرصة لبث الحياة في هذا الصك التاريخي.

وثانيا، ينبغي أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح التفاوض في أسرع وقت ممكن بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووية الأخرى. وتود اليابان أن تتم هذه المفاوضات بحلول عام ٢٠٠٥، وفقا لما جاء في قرار الجمعية العامة المقدم من استراليا واليابان. ومما يؤسف له حقا في هذا الصدد أن يظل مؤتمر نزع السلاح في طريق مسدود بسبب عدم الاتفاق على برنامج العمل. وينبغي إحراز بعض التقدم هذا العام. فلا يسعنا أن نسمح بمزيد من انحسار مصداقية المؤتمر.

وتود اليابان أن تبذل قصارى جهدها للحفاظ على الزخم السياسي الذي شجّع عليه المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وتعترف اليابان حاليا أن تقدم بالاشتراك مع البلدان الأخرى المهتمة بالأمر إسهامات عملية لدعم المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، بعد الاجتماع الممتاز المتعلق بالتحقق من المعاهدة المذكورة، الذي استضافته ألمانيا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الشهر الماضي في جنيف.

السلاح وعدم الانتشار. وكان ذلك إنجازا ملحوظا، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار المناخ الأمني الدولي غير المؤاتي الذي كان يواجهه المجتمع الدولي آنذاك. وهو يبرهن بوضوح على التزام جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار جديا بتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ويمثل الاتفاق على الخطوات العملية الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المقياس المشترك الذي نقيس به مدى التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي. إذ لا يمكن أن يتم القضاء الكامل على الأسلحة النووية إلا عن طريق تنفيذ هذه الخطوات الملموسة. وقد قامت اليابان، بالاشتراك مع استراليا، خلال جمعية الأمم المتحدة للألفية في العام الماضي، آخذتين بعين الاعتبار الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، بعرض مشروع قرار جديد بعنوان "الطريق إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، يؤكد من جديد ما جاء في الوثيقة الختامية ويبين الطريق إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. واعتمد مشروع القرار هذا بتأييد ١٥٥ دولة من الدول الأعضاء.

وأود أن أشير إلى بعض الخطوات العملية والمباشرة التي يذكرها هذا القرار على سبيل الأولوية. أولا، فيما يتعلق بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، يحدد القرار عام ٢٠٠٣ بوصفه العام المستهدف لبدء نفاذها. ويحث الدول الـ ١٣ الباقية التي يلزم تصديقها لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل على أن تصدق عليها بأسرع ما يمكن.

وقد عملت اليابان جاهدة من جانبها على الترويج للتصديق على هذه المعاهدة لدى البلدان المعنية باتخاذ تدابير من قبيل إيفاد بعثات رفيعة المستوى لمناقشة هذه المسألة. وقد اجتهدنا في العمل مع الدول الأخرى في فيينا بوصفنا

وقد بدأت أهمية الدور الذي تؤديه تدابير بناء الثقة تزداد عن ذي قبل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك من خلال زيادة الاتصالات الثنائية وعن طريق المحافل المتنوعة. ومن المنجزات الهامة في هذه المنطقة إقامة المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وقد نفذ هذا المحفل في الأعوام الأخيرة تدابير لبناء الثقة من قبيل نشر التوقعات الأمنية السنوية، وتقديم ورقات عن السياسات الدفاعية، وتشجيع البلدان على إرسال التقارير إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. علاوة على ذلك، فقد جرت مباحثات صريحة وواضحة خلال اجتماعات رفيعة المستوى تناولت بعض المسائل الأمنية الدقيقة.

ويشكل نشوء تقليد يقوم على عمليات لتبادل الآراء على هذا النحو من الصراحة في هذه المنطقة عملية لا غنى عنها لتوصل هذه الدول إلى تدابير لبناء الثقة فيما بينها. وقدّمنا في الدورة الماضية ورقة عمل تتناول مواضيع من هذا القبيل تتعلق برابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وقد شهدنا منذ بداية هذا العام حتى الآن عدة اجتماعات إقليمية مفيدة تتصل بتدابير بناء الثقة. ومن الأمثلة على ذلك الحلقة الدراسية عن تدابير بناء الثقة في مجال عمليات نقل الأسلحة التقليدية، التي نظمها المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، واستضافتها حكومة مملكة كمبوديا في بنوم بنه في شباط/فبراير الماضي واشتركت في رعايتها كندا واليابان. وثمة مثال آخر على ذلك في المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة الذي عقدته كوريا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سول الشهر الماضي واشتركت في استضافته جمهورية كوريا والمنظمة. فقد أتاحت لنا هذه الاجتماعات فرصة طيبة لنؤكد من جديد أهمية تدابير بناء الثقة في هذه المنطقة.

وثالثاً، يتسم خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لدى كل من الولايات المتحدة وروسيا أيضاً بأهمية حيوية. كما يسلم القرار المقدم من استراليا واليابان بأن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية سوف يتطلب اتخاذ خطوات أخرى من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، تشمل المضي في عملية نزع السلاح النووي. بما يتجاوز إبرام معاهدة (ستارت - ٣) وإجراء تخفيضات أعمق، سواء من طرف واحد أو عن طريق المفاوضات.

ومن دواعي الأسف أن هذه العملية الآن متوقفة، وأن مشكلة الاستقرار الاستراتيجي تحول دون استئناف المفاوضات على الفور. وستؤدي إطالة الخلاف بشأن هذه المسألة إلى استمرار الإخفاق في إحراز تقدم في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويحدونا أمل قوي في أن تجدد الدول الحائزة للأسلحة النووية بشيء من السرعة حلاً لذلك من خلال تكثيف الحوار فيما بينها.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألة التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ولدى مناقشة تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية لا يسعنا أن نغفل ما لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية من أهمية بوصفه أحد التدابير القليلة المنفذة على نطاق عالمي. وقد أبدينا منذ قدمنا قرار إنشاء هذه الآلية في عام ١٩٩١، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت، اهتماماً شديداً بتطور هذا النظام. فاستضفنا عدة حلقات عمل مع الخبراء في طوكيو، كما شجّعنا من خلال الاتصالات الثنائية على توسيع نطاق المشاركة في السجل. ويسرنا أن ٩٢ بلداً قد أرسلت تقاريرها إلى السجل حتى العام الماضي. بيد أن عدد البلدان المشاركة لا يبعث كثيراً على الارتياح. ونود أن نؤكد مجدداً أهمية توسيع نطاق المشاركة في هذه الآلية.

ويمثل هذا المطلب الاتجاه العام للعصر الحاضر. ورغم ذلك، ما زال هناك عدد من الأخطار الخفية على ساحة الأمن الدولي. فعقلية الحرب الباردة، والهيمنة، وسياسة القوة لا تستسلم بسهولة. وأخذ الميل إلى تحقيق الأمن المطلق عن طريق التفوق العسكري في الازدياد. وبسبب الصراعات على الأراضي الإقليمية، والاشتباكات العرقية، والخلافات الدينية، تعاني بعض البلدان من الاضطرابات السياسية والقلق الاجتماعي، كما نكبت بعض المناطق بتفشي الصراعات فيها.

وفي بداية الألفية الجديدة، يشهد اهتمام البلدان بالسلام الدائم والتنمية المشتركة للبشر، وتبدي الرغبة في مفاهيم جديدة وطرق جديدة لتعزيز الأمن الدولي يتجلى فيها الاتجاه السائد في هذا العصر. والأمن في عالم اليوم متبادل غير قابل للانقسام. فلا يوجد أي بلد في عزلة كاملة عن المجتمع الدولي، ولا يستطيع أي بلد وحده أن يواجه جميع شواغله الأمنية مواجهة كاملة. ولا بد للبلد وهو يلتزم أمنه الخاص أن ينظر فيما إذا كانت التدابير التي يتخذها تساعد على زيادة الأمن المشترك لجميع البلدان. ولا يمكن تحقيق الأمن الحقيقي لبلد من البلدان إلا إذا بُني على أساس الأمن العالمي والتعاون الدولي الواسع النطاق. أما التفوق العسكري فلا يضمن الأمن قط. ولا تؤدي الانفرادية على حساب أمن البلدان الأخرى إلا إلى زيادة الشعور بانعدام الأمن.

لذلك فإن الصين تدعو إلى إقامة مفهوم جديد للأمن يدور حول الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون وتسوية النزاعات عن طريق الحوار. ونحن نؤمن في الصين بأن السعي لتحقيق الأمن الذاتي المطلق من خلال تعزيز التحالفات العسكرية وتكثيف سباق التسلح لا يتمشى مع اتجاه العصر ولن يؤدي قط إلى الأمن الحقيقي. فلا يمكن صون السلام والاستقرار بحق إلا حين يتم تعزيز الثقة المتبادلة

وتتصل مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أيضاً بالتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وفي اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، نوقش مشروع برنامج للعمل واقتُرحت بعض تدابير لبناء الثقة. ويرجو وفدنا أن تشرى المناقشات الجارية في هيئة نزع السلاح العملية التحضيرية لمؤتمر الأسلحة الصغيرة. ونرجو أيضاً أن يساهم نجاح المؤتمر في المباحثات التي نواصلها في العام القادم. وتود اليابان في هذا الصدد أن تجدد التزامها بأن تحتهد في العمل من أجل كفاءة نجاح المؤتمر المقرر عقده في تموز/يوليه المقبل.

وختاماً، نود أن نعرب عن تقديرنا للسيدة غابريلا مارتينيك، رئيسة فريق العمل الثاني، على تزويدها إيانا مسبقاً بالورقة غير الرسمية التي أعدتها. ويرى وفدنا أن هذه بداية تمهد لإجراء مزيد من المناقشات. ويتطلع وفدي إلى المشاركة في مناقشات نشيطة على مدى الأيام المقبلة.

السيد هو شياودي (الصين) (تكلم بالصينية):

اسمحوا لي، سيدتي، بادئ ذي بدء بتهنئتكُم نيابة عن الوفد الصيني على توليكم رئاسة الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح. وإني على اقتناع بأنكم ستقودون هذه الدورة إلى النجاح لما تتمتعون به من حكمة وخبرة دبلوماسية. وسوف يتعاون الوفد الصيني معكم ومع المكتب والوفود الأخرى تعاوناً كاملاً. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السيد جواد ظريف، نائب وزير خارجية إيران، على المساهمة التي قدمها بوصفه رئيساً للدورة الماضية لهيئة نزع السلاح.

لقد دخلت البشرية القرن الحادي والعشرين. وتتجه الحالة الدولية اليوم بصفة عامة صوب الاسترخاء. فالسلام والتعاون والتنمية هي المطمح المشترك للمجتمع الدولي،

السلاح النووي معها أن يستمر، مما يترتب عليه عواقب وخيمة.

فهو، أولاً، في جوهره شكل مقنّع من أشكال التوسع الانفرادي في الأسلحة النووية سيعوق بشدة عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي، وقد يؤذن حتى ببدء جولة جديدة من سباق التسلح. ذلك أن الاستقرار النسبي في موازين القوى بين البلدان الكبرى، والتوازن الاستراتيجي العالمي الذي يقوم عليه هذا الاستقرار، هما الشرطان المسبقان لإحراز التقدم في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي. أما البلد المعني، الذي يمتلك ترسانة نووية تتضمن أحدث ما توصل إليه العصر وأشد الأسلحة التقليدية في العالم تعقيداً، فينتهج سياسة للردع النووي قوامها البدء باستعمال الأسلحة النووية. وهكذا سيصبح الدفاع الوطني المضاد للقذائف بالنسبة للبلد المذكور عاملاً مضاعفاً للأسلحة الهجومية. ولن يقتصر هذا على إعاقة عملية نزع السلاح النووي بين الولايات المتحدة وروسيا فحسب، بل سيعوقها على الصعيد العالمي إعاقة شديدة؛ وسيُفرغ أي مبادرة للحد من الأسلحة النووية الهجومية أيضاً من معناها.

وثانياً، سيخلّ هذا إخلالاً شديداً بالتوازن الاستراتيجي العالمي ويقوّض الثقة والتعاون المتبادلين فيما بين البلدان الرئيسية. فبغية إعداد منظومة للدفاع الوطني ضد القذائف ونشرها، يلزم إزالة معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية. وصحيح أن هذه المعاهدة كانت من نتائج الحرب الباردة. بيد أنها، شأنها في ذلك شأن جميع المعاهدات الأخرى لتحديد الأسلحة، تعكس طابع الترابط الذي تتسم به العلاقة الأمنية القائمة بين الأطراف. ولم يختف هذا الترابط بنهاية الحرب الباردة؛ بل أصبح في الواقع أكثر عمقاً في عصر العولمة.

عن طريق التشاور والحوار على قدم المساواة التماساً للأمن المشترك.

وتعلق الصين دائماً أهمية كبيرة على هيئة نزع السلاح وتدعم الجهود التي تواصل بذلها لتعزيز السلام الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويرى الوفد الصيني أنه لا يمكن الاستعاضة عن الدور الإيجابي الذي تؤديه هيئة نزع السلاح في صياغة المبادئ التوجيهية لتحديد الأسلحة على الصعيد العالمي. وفي الحالة الراهنة، يلزم تعزيز هذا الحفل، وسنواصل إظهار نزعة بناة إزاء المساهمة في نجاح اللجنة.

ويشكل نزع السلاح النووي بنداً هاماً في جدول أعمال هيئة نزع السلاح. ويرى الوفد الصيني أن الجهود الرامية لنزع السلاح النووي قد بلغت مفترق طرق، وأن الاحتمالات بالنسبة للمستقبل تبعث على القلق. فلم يتوصل مؤتمر نزع السلاح في جنيف حتى الآن إلى اتفاق على برنامج للعمل. وقد ترك هذا عملية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في طريق مسدود منذ عدة سنوات. ولم يبدأ بعد تنفيذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢)، وتبدو المفاوضات لإبرام معاهدة (ستارت ٣) هدفاً بعيد المنال. وهكذا توقفت عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الثنائي بين روسيا والولايات المتحدة.

وينبغي الإشارة إلى أن لبّ تلك المسألة يكمن في محاولة بلد معين، بغية تحقيق الأمن المطلق، أن يمضي قدماً في إعداد منظومة للدفاع الوطني المضاد للقذائف تغطي إقليمه بالكامل، وأن يدخل الأسلحة إلى الفضاء الخارجي استناداً إلى تفوّق قدراته الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. ويرى الوفد الصيني أن في هذا زعزعة للأسس التي يقوم عليها نزع السلاح النووي وإفساداً لمناخ الأمن بدرجة لا يمكن لنزع

باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت أو في ظل أي ظرف، وينبغي التعهد بدون شروط عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية، وينبغي أن تجري مفاوضات لإبرام معاهدة دولية بشأن ذلك. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسحب أسلحتها النووية المنتشرة خارج حدودها إلى أراضيها بالذات، وينبغي أن تتخلى عن سياسة وممارسة المشاطرة النووية والمظلة النووية.

ونحن نرحب بخفض كل من الولايات المتحدة وروسيا لأسلحتهما النووية إما عن طريق إبرام اتفاق ثنائي أو اتخاذ إجراء من طرف واحد. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن خفض الفائض "شديد الفتك" من الأسلحة النووية لسبب أو لآخر، وتحويله إلى ما يسمى بالاحتياط غير الصالح للاستعمال الذي يخضع لصيانة متواصلة ليسا سوى ترشيد لهيكل هاتين الدولتين النوويتين. وهذا لا يعد بأي حال من الأحوال نزعا للسلاح النووي في معناه الحقيقي. وهذه الإجراءات يتعين تصويبها.

والصين ما فتئت تؤيد الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها الشامل، الأمر الذي يسهم إسهاما فريدا في القضية الدولية لنزع السلاح النووي. والصين، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، لم تنهز أبدا من تحمل مسؤولياتها والتزاماتها حيال مسألة نزع السلاح النووي. والصين تمارس أقصى درجات ضبط النفس في تطوير الأسلحة النووية. ومن بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، تمتلك الصين أصغر ترسانة نووية، لكنها كانت الأولى في التزامها بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية. ولدى الصين قوة نووية صغيرة ولكنها فعالة؛ فهدف الصين الوحيد والنهائي هنا هو الدفاع عن النفس.

وثالثا، سيقوض على نحو خطير النظام الدولي لعدم الانتشار والجهود ذات الصلة. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن انتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف مسألة عالمية معقدة جدا لا يمكن التصدي لها إلا بالتعاون الدولي. ولن تساعد منظومة الدفاع الوطني بالقذائف في ذلك الصدد. بل على العكس من ذلك، إذ أنها ستفسد أساس نظام عدم الانتشار الدولي وستحفز على تزايد انتشار القذائف الأمر الذي يعقد الحالة.

ورابعا، سيتيح المجال أمام تعاظم العامل العسكري في العلاقات الدولية، مما يضر بالسلم والأمن الدوليين. وما أن يمتلك البلد المعني درعا صلبا، بصرف النظر عن فعاليته، حتى يصبح أكثر ميلا للعمل من جانب واحد، ولاستعمال القوة أو التهديد باستعمالها في الشؤون الدولية. وسيسبب ذلك بالتالي المزيد من عدم الاستقرار في العالم.

وخامسا، إن اعتماد منظومة للدفاع بالقذائف في آسيا والمحيط الهادئ كجزء من منظومة للدفاع الوطني بالقذائف لن يفيد السلم والأمن في المنطقة. وفي الآونة الأخيرة أثمرت الجهود المتضافرة التي بذلتها الدول، فأخذت بعض البقع الإقليمية الساخنة تبرد تدريجيا، وأخذ الوضع الإقليمي يشهد حالة من الاسترخاء، ولا سيما عملية السلام التي أحرزت تقدما تاريخيا في شبه الجزيرة الكورية. وخلافا لهذه التطورات، فإن وجود منظومة للدفاع الوطني بالقذائف في تلك المنطقة لا يسعه إلا أن يكون عاملا جديدا لتعقيد الأمور والمواجهة.

أما فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح، فإن الصين ما فتئت تؤيد منذ البداية النقاط التالية. ينبغي للبلدان التي لديها أكثر الترسانات النووية أن تعمل من أجل خفض ترساناتها النووية على نحو لا رجعة فيه وعلى نطاق واسع. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بعدم البدء

وتعتقد الصين أن اتخاذ تدابير عملية وممكنة التطبيق لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية له مدلول إيجابي لصون السلم والاستقرار الدوليين، والتخفيف من حدة التوترات الإقليمية، وتعزيز تطور قضية نزع السلاح وتحديد الأسلحة على نحو سليم. وفي ذلك الصدد، نؤيد اتخاذ تدابير عملية وممكنة التطبيق لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية وتنفيذها، ونعلق أهمية عليها.

وفي السنوات الأخيرة، دأبت الصين على العمل من أجل تعزيز حسن الحوار والصداقة مع البلدان المجاورة. فوقعَت الصين والاتحاد الروسي وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، في إطار شنغهاي للدول الخمس وعن طريق التشاور والتعاون فيما بينها على قدم المساواة، على اتفاق لبناء الثقة في الميدان العسكري في المناطق الحدودية، ووقعت على اتفاق لخفض القوات العسكرية في المناطق الحدودية. وهذه عبرة للمجتمع الدولي في استكشاف نهج أمنية جديدة. ولطالما أيدنا الحوار والتعاون في الحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وشاركنا بنشاط في مشاريع تتعلق بتدابير بناء الثقة واستضافناها بنجاح. ولقد وقعت الصين أيضاً مع الهند اتفاقاً بشأن تدابير بناء الثقة في الميدان العسكري على خطوط السيطرة الفعلية في منطقة الحدود الهندية الصينية، كما وقَّعت اتفاق السلم والهدوء على خطوط السيطرة الفعلية في منطقة الحدود الهندية الصينية.

ويرحب الوفد الصيني بتدابير بناء الثقة وبالخطوات التي اتخذتها في السنوات الأخيرة مناطق وبلدان أخرى في ميدان الأسلحة التقليدية. ونعتقد أن هذه الأمور تفضي إلى تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين وإلى إقامة علاقات سليمة ومستقرة بين الدول، الأمر الذي يسهم في السلم والاستقرار العالميين. في غضون ذلك، نرى أيضاً أن اتخاذ تدابير بناء الثقة يجب أن يراعي الخلافات الإقليمية والظروف الفعلية وعوامل محددة أخرى. ولئن كان من الضروري الاستفادة

ولقد شاركت الصين مشاركة نشطة في المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكانت من الأوائل الذين وقَّعوا عليها. وعرضت المعاهدة على مجلس الشعب الوطني، وهو أعلى هيئة تشريعية في الصين، للتداول بشأنها. والصين تؤيد التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها على أمل أن يوافق مؤتمر نزع السلام في تاريخ مبكر، وفقاً لأحكام الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، على برنامج عمل شامل ومتوازن بشأن المواضيع الرئيسية الثلاثة لنزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بغرض البدء بإجراء مفاوضات تتعلق بهذه المعاهدة.

وتفهم الصين التطلعات الإيجابية لعدد كبير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى تحقيق الشفافية النووية لأننا نعتقد أن تنفيذ بعض تدابير الشفافية، كجزء أساسي من الجهود الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، أمر ضروري. ولكن يتعين التوضيح أن هناك اختلافات هائلة تقوم بين الدول الحائزة للأسلحة النووية في استراتيجيتها النووية، وقواها النووية وبيئتها الأمنية. وفي ذلك الصدد، يجب السماح للبلدان باتخاذ مختلف التدابير لتحقيق الشفافية على عدة مراحل، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين، وضرورة الإبقاء على أمن البلدان بدون انتقاص.

ويرى الوفد الصيني أن وجود نظام دولي معزز وموحد لعدم الانتشار هو طريقة فعالة لمنع الانتشار النووي وتعزيز نزع السلاح النووي. لذلك، نهيى بالبلدان ذات الصلة أن توقع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو أن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار في أسرع وقت ممكن.

رابعاً، لا بد من الدعوة إلى مفهوم جديد للأمن، يكون محوره الثقة والمنفعة المتبادلتين والمساواة والتعاون. ولا بد من الذود عن مبدأي السيادة والطوعية، وانتهاج سياسة تقوم على الانتقال التدريجي من البنود الأسهل إلى البنود الأكثر صعوبة. وبخلاف ذلك لن يتسنى لنا إرساء الدعائم لإقامة تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية في أرجاء المعمورة.

خامساً، يجب معارضة أي محاولة للتوسع العسكري ولتعزيز التحالفات العسكرية تحت ستار إقامة تدابير بناء الثقة. كما يجب أن يُقابل بالرفض أي تحرك يتجاهل الحقائق المسلم بها عالمياً ويقوّض سيادة البلدان الأخرى وسلامتها الإقليمية بحجة التجارة العسكرية.

وصون السلام الدولي والاستقرار الإقليمي يخدم المصالح الجوهرية والمصالح الطويلة الأمد لشعب الصين البالغ تعداداه ١,٢ بليون نسمة. وتتمثل أكبر مهمة تواجه الصين هذا القرن في التركيز على التنمية الاقتصادية ومواصلة النهوض بالأوضاع المعيشية لشعبها. وتحقيقاً لهذه الغاية، لن تحيد الصين عن انتهاج سياسة خارجية مستقلة تقوم على السلام، كما ستعزز علاقاتها السليمة والتعاونية مع بلدان العالم الأخرى، وتسعى لتهيئة بيئة دولية يسودها سلام طويل الأمد ومناخ عام من العلاقات الطيبة، وتعمل على إقرار السلام الدائم والأمن المشترك لجميع بلدان المعمورة.

السيد لي هيونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي يا سيدتي بتهنئتك على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح في دورتها الحالية. وأعتقد أن قيادتكم الحكيمة ستحقق النجاح لمداولتنا بشأن جميع بنود جدول الأعمال المعروضة علينا.

ويمثل ضمان السلام الدائم على كوكبنا أملاً عزيزاً على جميع البشر، وهو أمر جوهري بالنسبة لإقرار العدالة في

على النحو المناسب من خبرة الآخرين، فالأهم من ذلك التقيد بمبدأي كفالة أن تكون تدابير بناء الثقة متسقة مع الظروف الراهنة في المنطقة، والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة ووضع الخلافات جانباً. وليس صحيحاً أن تقلد بلدان تقليداً أعمى تدابير اتخذتها مناطق أو بلدان أخرى لبناء الثقة؛ وليس جيداً أن يحاول البعض توجيه اللوم إلى الآخرين أو فرض عليهم تدابير لبناء الثقة.

وفي جهد يرمي إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة تكون عملية وقابلة للتطبيق في ميدان الأسلحة التقليدية، يود الوفد الصيني أن يعمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، وأن يتقدم بالمقترحات التالية.

أولاً، ينبغي للبلدان والقوى العسكرية ولا سيما المجموعات العسكرية أن تنقيد تقيدا صارماً بمقاصد ومبادئ الميثاق، وينبغي بالتالي أن توقف تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى بتعمدها استعمال القوة أو التهديد باستعمالها. ونعتقد أن من شأن هذا أن يهيئ البيئة الأمنية الدولية اللازمة لاتخاذ تدابير لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

ثانياً، أن تحسّن البيئة الأمنية الدولية والحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين الدوليين، ووضع الضمانات لتوفير الأمن غير المنقوص للجميع، أمور ينبغي أن تشكل الشروط المسبقة والأساس لجميع تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

ثالثاً، يجب أن يكون من المعلوم تماماً أن مجال الأسلحة التقليدية وثيق الارتباط بمجالات نزع السلاح الأخرى. وأي مؤامرة أو محاولة قد تؤدي إلى نشر الأسلحة أو إلى سباق تسلح في الفضاء الخارجي ستكون لها بالتأكيد تداعيات خطيرة، مما يُعرض للخطر جميع الجهود المبذولة لإقامة تدابير لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

الولايات المتحدة مستمرة في اتباع سياسة القوة والهيمنة دون هوادة. لذلك نعتقد أنه لا ينبغي التسامح مطلقاً إزاء سياسة الهيمنة القائمة على القوة، التي تشكل عقبة رئيسية في طريق عملية نزع السلاح في الوقت الراهن.

وقد تنامت التطلعات إلى المصالحة والوحدة وإعادة التوحيد بشكل غير مسبوق في شبه الجزيرة الكورية بعد مؤتمر قمة بيونغيانغ التاريخي والإعلان المشترك بين الشمال والجنوب الصادر في ١٥ حزيران/يونيه من العام الماضي. وهذا الأمر أيضاً يحظى بترحيب الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتشجيعها.

بيد أننا نشهد تحركات لعكس مسار هذه التطورات الإيجابية، وتكشف هذه التحركات النقاب عن نفسها بصفة متزايدة. ومن الأمثلة على ذلك سياسة الولايات المتحدة المتشددة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الإدارة الجديدة للولايات المتحدة تستهدفنا بغير وجه حق لكي تجد أعذاراً لإقامة منظومة الدفاع الوطني المضادة للقذائف.

فالولايات المتحدة في سعيها لإنفاذ منظومة الدفاع الوطني المضادة للقذائف تواصل دمع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها دولة مارقة، وتستدل على ذلك بخطر القذائف الذي لا وجود له أصلاً من جانبنا. وهذه مغالطة صَفِيقَة، تغلب الأسود أبيض والأبيض أسود.

وقد أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإدارة كلينتون أنها على استعداد للاتفاق على حلول لمسألة القذائف يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض، تحقيقاً لمصالح الجانبين. وكان موقفنا آنذاك على الوجه التالي.

أولاً، إننا نعمل على إطلاق سائل لأغراض سلمية بحتة، وإذا ضمنت الولايات المتحدة أنها ستُطلق لنا هذا السائل دون مقابل فلن نقوم نحن بإطلاقه.

العلاقات الدولية. وقد جعلت البلدان والشعوب الراغبة في السلام والمعارضة للحرب من نزع السلاح مهمة رئيسية لا بد من تحقيقها من أجل التوصل إلى السلام العالمي الدائم، وبذلت جهوداً مضيئة لتحقيق نزع السلاح النووي الشامل.

وقد كان من الخطوات الهامة بصفة خاصة في تشجيع المحاولات المبذولة لنزع السلاح على الصعيد العالمي ذلك الالتزام الذي قطعه رؤساء الدول والحكومات على أنفسهم خلال مؤتمر قمة الألفية الذي عُقد في العام الماضي بالقضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.

وتطالب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن تقدم الدول الحائزة لهذه الأسلحة تأكيدات بعدم استخدامها ضدها، وبأن تضع جدولاً زمنياً للقضاء على جميع الأسلحة النووية وتطبق هذا الجدول في أقرب وقت ممكن.

ورغم ذلك فإن التحديات التي تشكلها مسألة نزع السلاح النووي في القرن الجديد أشد خطورة من أي وقت مضى.

فالإدارة الجديدة في الولايات المتحدة في سبيلها إلى الأخذ بسياسة للسيطرة على العالم بواسطة الأسلحة النووية، متجاهلة بذلك متطلبات العصر.

فالولايات المتحدة تسعى بكل الوسائل والطرق، وهي تشدد على الدور النهائي للأسلحة النووية، أن تنشئ منظومة الدفاع الوطني ضد القذائف، التي تلقى الإدانة والرفض من جانب المجتمع الدولي.

هذه المحاولة من جانب الولايات المتحدة لا يترتب عليها فقط خطر داهم يتمثل في إفشال الجهود الرامية لنزع السلاح وإقرار السلام على الصعيد العالمي برمتها، بل أيضاً خطر انطلاق شرارة سباق جديد للتسلح النووي. ولن يتحقق نزع السلاح النووي الذي تتمناه البشرية ما دامت

ومما أن الولايات المتحدة تحاول أن تنفذ إنشاء منظومة الدفاع الوطني ضد القذائف من خلال توجيه اتهامات ضدنا لا أساس لها وتحدي المعارضة الدولية، فإن تدابيرنا المضادة أيضا لن تقف عند حد.

ستكون التدابير المضادة التي نتخذها بلا حدود سواء في نطاقها أو عمقها، ولدينا ما يلزم لذلك من الإمكانيات والقدرة والإرادة. وحتى لو ترتب على ذلك نشوء سباق للتسلح بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبين الولايات المتحدة، ولو ألغيت جميع الاتفاقات الأخرى، فلن نخسر شيئا.

وسنبذل أيضا قصارى جهدنا لكي يتحقق السلام في كوريا وآسيا وباقي المعمورة في المستقبل، ولكننا لن نتساهل مطلقا إزاء أية محاولة لفرض السلام بطريقة انفرادية ومجحفة.

السيد لي هو - جن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب لكم يا سيدتي باسم وفدي عن صادق التهاني لتوليكم رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الحالية. ونحن على ثقة من أن هذه الدورة ستكون مثمرة بفضل قيادتكم. ونود أيضا خلالكم أن نعرب عن امتناننا للرئيس السابق لما بذله من جهود دؤوبة في سبيل نجاح الهيئة في أعمالها. ونوجه شكرنا كذلك لوكيل الأمين العام، السيد جاينتا دهانابالا، على بيانه الاستهلالي الملهم.

وقد أدت هيئة نزع السلاح دورا هاما بوصفها هيئة تداولية في مجال نزع السلاح. فقد أعدت هذه الهيئة على مر السنين مبادئ توجيهية لإيجاد أرضية مشتركة بالنسبة لكثير من المسائل. وهذا العام، نستأنف مداولاتنا بشأن بندين من جدول الأعمال هما: السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح النووي، والتدابير العملية لبناء الثقة في ميدان

ثانيا، نحن نُصدّر القذائف لأغراض تجارية بحتة، ومن ثم فإننا سنوقف تصدير هذه القذائف متى توفر لنا ضمان بالتعويض الواجب.

ثالثا، في حالة تخلي الولايات المتحدة عن سياستها العدائية إزاء جمهورية كوريا الديمقراطية، فإننا سنوقف إعداد جميع القذائف التي يتجاوز مداها حدا معيناً.

وقد جرى إيضاح موقفنا ومناقشته رسميا خلال الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة، السيدة أولبرايت، لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتقرر أن يتم الاتفاق عليه نهائيا في مؤتمر القمة الذي يُعقد بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ويظهر هذا حقيقة إخلاصنا وإرادتنا.

بيد أن رئيس الولايات المتحدة في ذلك الوقت، لأسباب أخرى، لم يقيم زيارة بيونغيانغ، وترفض الإدارة الحالية للولايات المتحدة المضي قدما في هذه العملية.

وفي ضوء الموقف الذي تتخذه إدارة الولايات المتحدة من فرض إقامة منظومة الدفاع الوطني المضادة للقذائف، يتضح بجلاء السبب في تهربها من تسوية مسألة القذائف معنا. ويُبين هذا بوضوح مَنْ هو المارق بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة.

ولا حاجة إلى ملاحظات أخرى لإيضاح أن النية الحقيقية للولايات المتحدة من وراء العمل على إنشاء منظومة للدفاع الوطني المضاد للقذائف تكمن في شيء آخر. لذلك، فسواء أقامت الولايات المتحدة منظومة الدفاع المضادة للقذائف أو لم تقمها، فلا شأن لنا بهذا الأمر.

غير أنه ما دامت الولايات المتحدة تواصل استهدافنا التماسا لمبررات إقامة منظومة الدفاع الوطني المضادة للقذائف، لن يكون أماننا خيار سوى اتخاذ تدابير مضادة.

نزع السلاح الأخرى بغية التحرك قدما إلى الأمام في ميدان نزع السلاح النووي. وكلنا ندرك جيدا أن نزع السلاح النووي مسألة سياسية بدرجة كبيرة. واتضح هذا من أنماط التصويت على جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي لم يتوصل إلى إجماع بشأنها ومن اعتماد قرارات متضاربة. وبالنظر إلى تعقيد عملية نزع السلاح النووي ودقتها، يرى وفدي أن الأخذ بنهج عملي تدريجي إزاءها أمر ضروري للغاية.

علاوة على ذلك، يرى وفدي أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يمكن أن تبذل مزيدا من الجهود للحد من أسلحتها النووية، بطرق منها عملية معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت)، ولزيادة الشفافية. ونؤيد أيضا بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. ونرحب في هذا السياق بالمؤتمر الرفيع المستوى المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل، المقرر عقده في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام. ويرى وفدي أيضا أن المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تبدأ دون مزيد من الإبطاء، وبلا شروط.

ونرى فيما يتعلق بالورقة التي أعدها رئيس الفريق العامل الأول أنها كان يمكن إنجازها بطريقة أكثر تركيزا التغييرات الهامة التي حدثت في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار منذ انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح في عام ١٩٧٨. فمن شأن هذه النظرة العامة أن تمكننا من استخلاص عناصر مفيدة لفرع الاستنتاجات والتوصيات بهذه الورقة.

وأود الآن أن أنتقل إلى تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. يتمثل الهدف الأساسي من تدابير

الأسلحة التقليدية. ويتطلع وفدي إلى إحراز تقدم في صياغة مبادئ توجيهية بشأن هاتين المسألتين.

واسمحوا لي بأن أتطرق الآن إلى السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح النووي. لقد ظلت مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار طوال عقود تحتل أولوية متقدمة على جدول أعمال نزع السلاح في مختلف المحافل المتعددة الأطراف، نظرا لأن الأسلحة النووية ما زالت تشكل مصدرا لقلق المجتمع الدولي. وقد شهدنا في مجال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار على مدى السنوات القليلة الماضية مكاسب ونكسات على حد سواء.

وكان من أهم الأحداث مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. وتمثل نتائجه تجديد الدول الأطراف الـ ١٨٧ التزامها الجماعي بهذه المعاهدة، التي تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لمنع الانتشار النووي. ذلك أن الوثيقة الختامية الشاملة، التي اعتمدت بتوافق الآراء، تناولت على نحو واف مسائل هامة من قبيل نزع السلاح النووي، والامتنال للمعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها، وتعزيز عملية الاستعراض.

وأهم من هذا كله أن الدول الحائزة للأسلحة النووية اتفقت بشكل قاطع على القضاء الكامل على ترساناتها النووية، وصولا إلى نزع السلاح النووي، مع اتخاذ عدد من الخطوات العملية لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة على نحو منهجي وتدرجي. وسوف تتمثل المهمة في المستقبل في ترجمة هذا التعهد إلى أعمال.

وينبغي أن يضيف عمل هيئة نزع السلاح إلى النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار وأن يكمل الجهود المبذولة في محافل

العمل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يضم عناصر تشجع الدول المشاركة على تعزيز الشفافية بتبادل المعلومات المتصلة بنظم وضع العلامات وبيانات الصادرات والواردات.

وأود الآن أن أسترعي اهتمام هيئة نزع السلاح للتطورات التي استحدثت في منطقة آسيا التي ننتمي إليها.

يسرني جدا أن أبلغكم بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجمهورية كوريا شاركتا في استضافة مؤتمر معني بإمكانية تطبيق تدابير المنظمة لبناء الثقة والأمن في شمال شرق آسيا، وكان المؤتمر قد عقد في سيول قبل أسبوعين. وبحث هذا المؤتمر إمكانية تطبيق تجربة المنظمة في شمال شرق آسيا. وكان هدفه تعزيز فهم التعاون الأمني المتعدد الأطراف في منطقة المنظمة، وكذلك التركيز على فرص المشاركة في المعلومات والخبرة بين المنظمة وآسيا، ولا سيما في مجالات تدابير بناء الثقة والأمن ضمن إطار أمن تعاوني وشامل.

ولقد كان عقد المؤتمر الأول المشترك بين المنظمة وكوريا فرصة قيمة، في هذا الوقت الذي يشهد تغيرا في البيئة الأمنية لشمال شرق آسيا، لتعزيز الوعي المشترك بضرورة معالجة التحديات الأمنية من خلال التعاون الأمني الإقليمي، وحتى بالرغم من أن نموذج المنظمة ربما لا يمكن تطبيقه بالكامل في تشجيع بناء الثقة بكل أنحاء العالم، فمما لا شك فيه أنه سيكون مرجعا مفيدا يمكن الاستفادة منه بدروس عديدة قيمة. وإني واثق من أن النتيجة التي حققناها من خلال مؤتمر المنظمة وجمهورية كوريا المعني بتدابير بناء الثقة والأمن سيقدم دروسا قيمة لعملية بناء الثقة القادمة في شبه الجزيرة الكورية أيضا.

لقد تناولت هيئة نزع السلاح بعض القضايا الهامة جدا المطروحة في جدول نزع السلاح الدولي. وفي الواقع إن

بناء الثقة في الحد من خطر نشوب صراع مسلح بين الدول، وذلك بتقليص عدم الثقة وسوء التفاهم والخطأ في التقدير. وتدابير بناء الثقة، خاصة عند تطبيقها بشكل شامل، تنطوي على إمكانية تعزيز السلام والاستقرار بدرجة كبيرة، وعلى تحقيق نزع السلاح أو تيسيره في نهاية المطاف.

وتسهم هيئة نزع السلاح إسهامات كبيرة في وضع معايير عالمية في مجال الأسلحة التقليدية وعلى الرغم من الطابع الذي تتسم به بوصفها هيئة تداولية فقد اعتمدت عدة مبادئ توجيهية هي: المبادئ التوجيهية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية، في عام ١٩٩٩؛ والمبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي، في عام ١٩٩٦؛ والمبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن النهج الإقليمية تجاه نزع السلاح في سياق الأمن العالمي، في عام ١٩٩٣. وقد أبدى وفدي تأييده لهذه المبادئ التوجيهية، لأنها تحدد قواعد أساسية متفقا عليها لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

ويمثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية خطوة أولى هامة صوب تحقيق الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية، ونحن لذلك نؤيد الاستمرار في هذا المسعى ونشجع المزيد من الدول الأعضاء على المشاركة بإخلاص في هذه الخطوة.

وينبغي أن تشمل تدابير بناء الثقة نهجا متعددة، وأن تشمل البعدين العسكري وغير العسكري على السواء. ويمكن أن تشكل الورقة غير الرسمية التي أعدها رئيس الفريق العامل الثاني أساسا طيبا لإجراء مزيد من المداولات. فانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون ضابط ينثر بذور نزاعات جديدة ويؤدي لتفاقم النزاعات القائمة، مما يقوض بشكل خطير جهود بناء الثقة بين البلدان المتجاورة. وفي هذا الصدد، يلاحظ وفدي مع الارتياح أن مشروع برنامج

٢٤ ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع، ٣٦٥ يوما في السنة، مما يتعين في نهاية المطاف وضع حد للعصر النووي. ولا يمكننا إدامة مثل هذا التهديد في هذا القرن. ولا يمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية - وهي أغلبية المجتمع الدولي - أن تسمح باستمرار هذه الحالة بلا نهاية وعلى نحو غير مسؤول.

إن مشكلة نزع السلاح واضحة على أصعدة مختلفة. وتستحوذ الأسلحة الصغيرة والخفيفة على قدر كبير من الجهد في المفاوضات للقضاء على الاتجار غير المشروع، والتي وصلت إلى مرحلة حرجية. وكلنا نأمل في عقد مؤتمر ناجح في تموز/يوليه في نيويورك، حيث تم تحديد عناصره الرئيسية قبل بضعة أيام في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية. ومع ذلك، ففي هذه المفاوضات وفي مفاوضات أخرى حول نزع السلاح، ما زلنا ننتظر ظهور التزام حقيقي تكون كل الدول العسكرية الكبرى على استعداد للتعهد به.

وفي الوقت ذاته، اعتمدنا نحن في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تدابير ملموسة وفتخر بأننا أعلننا بلدانا منطقة سلم. وبهذا نعطي مثالا ملموسا للموقف المناوئ لأي توجه يعبر عن ثقافة عنف. وبوضع تدابير لبناء الثقة تكييف مع الحقائق الإقليمية يمكن تحقيق أهداف أقل طموحا ولكنها هامة جدا.

ويعتري وفدي قلق إزاء الافتقار المستمر للاتفاق على كيفية البدء في هذه التدابير. والنماذج التي قد تنجح في بعض المناطق لا تستجيب دائما لاحتياجات وحقائق مناطق أخرى. ولا ينبغي لمثل هذه المناهج الإقليمية أن تعرقل إنشاء نظام متعدد الأطراف وشامل لتدابير بناء الثقة، الذي يمكن أن يكون أحد الإسهامات الملموسة التي يتم تقديمها في دورة المؤتمر هذه. وفي هذا الصدد، نهنئ رئيسة الفريق العامل

القضيتين المطروحتين أمامنا اليوم لهما أهمية كبرى بالنسبة للسلم والأمن العالميين. وأود إعادة التأكيد على أن وفدي سيؤدي دورا بناء من خلال مداولاتنا. وسنعتطي تعاوننا وتأييدنا الكاملين للهيئة على أمل أن تتمكن من تقديم إسهامات مفيدة في تشجيع السلم والأمن من خلال صياغة تدابير عملية لبناء الثقة من أجل عصر جديد.

السيد غواني (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية):

هنتكم سيدتي، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح في هذه الدورة ونتمنى لكم كل نجاح.

لقد كان إعلان الألفية دعوة في حينها للعمل من أجل إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. ومن المستحب في الوقت الحالي التكلم عن "التفاهم الاستراتيجي" كسبيل لتبرير توازن ضروري. وبدلا من أن يتم توجيه هذا التفاهم نحو هدف هذه الهيئة وهو إيجاد السبل والوسائل لتحقيق خفض فعال للأسلحة، نجد قبولاً مستترا بتحويل موارد إلى القطاع العسكري ينبغي تخصيصها للتعاون الاقتصادي والاجتماعي، مما يحرم هذه القطاعات من موارد تمويل برامج اجتماعية تلمس الحاجة إليها في العالم النامي، بل وفي البلدان المتقدمة في حقيقة الأمر.

وبمرور الوقت بات أكثر وضوحاً أن الهياكل، التي أبقى عليها استمرار وجود عقلية تشل كل عمل مبدع في هذا المجال، قد أصبحت بالية. ولا يمكن تكييف خفض وإزالة أسلحة الدمار الشامل حسب عوامل غريبة على المصلحة العامة للمجتمع، ولا سيما تلك التي تشجع المصالح الوطنية قصيرة الأجل على حساب مصالح الناس الذين يعيشون دون الحد الأدنى المقبول من مستوى الرفاهة.

ومما لا يمكن تصوره أن أكثر الأسلحة دماراً مما تم إنتاجه على الإطلاق تظل موضوعة في حالة تأهب لمدة

إن نتيجة المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، ومؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالانتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بكل جوانبه، وجدول أعمال هيئة نزع السلاح في دورتها الحالية، تمكننا من النظر إلى المستقبل بتفاؤل.

وفيما يتعلق بمشكلة نزع السلاح النووي، نود أن نشدد على مسائل ترتبط بإنشاء وتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، فإن أحد المجالات الهامة التي عملنا فيها في قيرغيزستان له علاقة بعملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. والدور الهام في تنفيذ تلك المبادرة بنجاح يضطلع به الخبراء الاستشاريون في بلدان وسط آسيا الذين يعقدون اجتماعات منتظمة برعاية الأمم المتحدة. وتلك الاجتماعات تتضمن اجتماع بيشكيك الذي انعقد في عام ١٩٩٨ وساعد إلى حد كبير في تحديد شكل ومضمون اتفاق مستقبلي على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونود أن نغتني هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام دانابالا وإدارة شؤون نزع السلاح بأكملها على المساعدة الهائلة التي يقدمونها لنا. ونحن على اقتناع بأن إنشاء هذه المنطقة سيكون أحد أكثر السبل الواقعية لدعم السلم والأمن في المنطقة، وسيكون وسيلة فعالة لتحقيق نزع السلاح النووي مرة وإلى الأبد. هذا هو موقف قيرغيزستان منذ بدء العمل على إبرام الاتفاقية.

وبالانتقال إلى مسألة السياسة الفعالة لنزع السلاح، لا بد لنا من أن ندرس ونراعي التكاليف البيئية المرتبطة بمشاكل تخزين النفايات النووية. وهذه مسألة حساسة جدا لبلدان عديدة، نظرا لخطورتها السياسية والعواقب البيئية الخطيرة على السكان. ونحن ندعو إلى أن تتعاون جميع الدول والمنظمات الدولية التي تستطيع أن توفر التكنولوجيا والخبراء في الميدان لتنظيف المواد المشعة والتخلص منها.

الثاني، السيدة مارتينيك ممثلة الأرجنتين، على جهودها في إعداد نص التوصيات المحتملة وعلى عملها الجاد والبناء في إعداد نص لاعتماده العام القادم.

وينبغي أن أشير إلى أنه تم القيام بالشيء الكثير في أمريكا اللاتينية لوضع تدابير لبناء الثقة. ولقد نفذت أوروغواي ٢٣٠ تدبيرا من هذه التدابير التي اضطلعت بها المنظمات الإقليمية المختصة.

ولا يسع أوروغواي إلا أن تعرب عن قلقها إزاء النقل البحري لنفايات مشعة عبر جنوب المحيط الأطلسي وجنوب المحيط الهادئ. وفي بيان مشترك صدر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أعادت حكومات الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي التأكيد لحكومات فرنسا والمملكة المتحدة واليابان على قلقها إزاء هذه الشحنات التي يتم نقلها عبر طريق رأس القرن، نظرا لضعف أنظمتنا الإيكولوجية والخطر الذي تشكله هذه الشحنات عليها. ولقد أعيد التأكيد على هذه المطالبة مؤخرا في سانتياغو في الاجتماع العشرين لوزراء خارجية مجموعة ريو.

ولا بد لنا من مواصلة العمل في إطار الوكالات الدولية المختصة لتعزيز القواعد الأمنية لنقل المواد المشعة. وينبغي أن تأخذ هذه الجهود في الاعتبار عدم تلويث البيئة البحرية وتبادل المعلومات عن طرق مختارة وتعميم خطط الطوارئ في حالات وقوع الحوادث والالتزام بانتشال المواد المشعة في حالة تحطم السفن وأهمية وجود آليات فاعلة للإخضاع للمساءلة.

السيدة إبراهيموفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالروسية):

في البداية، اسمحوا لي باسم وفدي أن أهنيكم بحرارة، يا سيدتي، على انتخابكم وأن أعرب لكم عن الأمل في أن نعقد تحت إدارتكم دورة بناء وثمره للهيئة.

ونود أن نشير إلى الدور الهام للأمم المتحدة في المفاوضات المتعددة الأطراف وفي نزع السلاح النووي والتقليدي. وعمل الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح جزء لا يتجزأ من الاستقرار والأمن الدوليين. وموقف قيرغيزستان من هذه المسألة يظل بدون تغيير.

السيد هوانغ تشي ترانغ (فيت نام) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود، بالنيابة عن وفد فيت نام، أن أعرب لكم، سيدي، عن أحر تهانئنا على انتخابكم لرئاسة هذه الهيئة الهامة. ونتوجه بتهانئنا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين. وإنني على اقتناع تام بأن عملنا سيحقق النجاح في ظل توجيهكم لنا بمجدارة. وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق لسلفكم، السيد جواد ظريف، نائب وزير الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية على إسهاماته القيمة في عمل الهيئة في دورتها الأخيرة. ويشعر وفد فيت نام أيضا بامتنان كبير لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا، وفريقه على الجهود التي بذلوها.

إن فيت نام تدرك أهمية دور هيئة نزع السلاح بوصفها جهازا تداوليا يجري مناقشات منتظمة ومتعمقة بشأن نزع السلاح ومسائل الأمن. وعمل الهيئة ييسر المفاوضات المتعلقة بصكوك نزع السلاح. والبندان المدرجان في جدول أعمال هيئة نزع السلاح لهذا العام يتصفان بأهمية كبرى حيال الواقع الذي يعيشه عالمنا اليوم. وبما أن هذه السنة هي السنة الثانية التي نبحث فيها هذين البندين، فإن النتيجة سيكون لها تأثير هام على عملنا عموما. ويود وفد بلادي في هذه الجلسة أن يبدي بضعة تعليقات على بندي جدول الأعمال، بغرض تيسير العمل المشترك للهيئة في الفريقين العاملين.

أولا، فيما يتعلق بسبل ووسائل تعزيز نزع السلاح النووي، يود وفد بلادي أن يؤكد تأييده القوي للدعوة التي

ولا يمكن أن نكون مغالين في التشديد على أهمية مسألة تدابير بناء الثقة والأسلحة التقليدية. ونود أن نشير إلى التهديدات المتزايدة التي تتعرض لها آسيا الوسطى من الإرهاب الدولي والاتجار غير القانوني بالمحدرات والأسلحة. وهذه الظواهر السلبية تهدد الاتجاه العالمي صوب السلم والتقدم. وهي تقوض أيضا الديمقراطيات الجديدة الهشة وتشكل على العموم تهديدا لجهودنا العامة الرامية إلى بناء عالم أكثر أمنا وأمانا.

وقيرغيزستان على اقتناع بأن الجهود الإقليمية لبناء الثقة يمكنها أن تسهم في إرساء تدابير بناء الثقة عموما. والمعاهدة المعنية بالأمن الجماعي ضمن هيكل رابطة الدول المستقلة، والعمل الجاري ضمن شنغهاي خمسة ليسا مثالا رائعا على التعاون الإقليمي في ميدان الأمن فحسب، وإنما أيضا دليلا على القدرة على تكملة آلية نزع السلاح القائمة على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى المبادرة التي اتخذتها قيرغيزستان بإجراء حوار بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي. والهدف الأساسي لذلك الحوار هو اتخاذ تدابير مشتركة بعيدة الأجل للتصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي بغية تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين بين الدول، ودعم إجراء حوار بين الحضارات وتبادل المساعدات فيما بينها.

ونحن نرى أن عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأسلحة الصغيرة يدل على الإدراك المتزايد لحقيقة أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتخزينها يشكلان تهديدا خطيرا للسكان. ولدنيا كل الأسباب التي تدعونا إلى الاعتقاد بأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه سيكون خطوة هامة نحو تحقيق توافق عالمي في الآراء، وسيعطي زحما لعمل هيئة نزع السلاح.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالترام الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة جميع ترساناتها النووية بصورة خاصة. ورغم أن جهود نزع السلاح النووي تأرجحت صعودا وهبوطا في الماضي، غير أننا نعتقد اعتقادا قويا بوجود بذل جهود متضافرة لجعل الدول الحائزة للأسلحة النووية تفي بالتزاماتها دون مزيد من الإبطاء.

إن وفد بلادي إذ يأخذ في الحسبان التعقيدات والعقبات التي تعترض طريق نزع السلاح النووي بالكامل، يؤيد المقترحات التي طرحها تحالف برنامج العمل الجديد لنزع السلاح النووي. ونحن نؤيد الرأي القائل بضرورة اتخاذ هذه التدابير المؤقتة من أجل تمهيد السبيل نحو هدفنا المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. ومن بين هذه المبادرات، نعتقد أن دخول حيز النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرام هذه المعاهدة، وتدابير إلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية وإبطال مفعولها، هي البنود الأكثر إلحاحا في برنامج نزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد على أن فييت نام تشاطر المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء الآثار السلبية لتطوير ونشر منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى الحصول على التكنولوجيا العسكرية المتطورة القادرة على نشر السلاح في الفضاء الخارجي، مما يساعد على زيادة تقويض البيئة الدولية التي تشجع نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي. وترحب فييت نام بالتزام الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقطوع في المؤتمر الاستعراضي الأخير للمعاهدة بتعزيز معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والحفاظ على سلامتها، ولذلك، تحث الدول الأطراف في هذه المعاهدة على الالتزام بأحكامها التزاما حازما. وسوف يتناول وفدي بالتفصيل البند المعنون "الطرق والوسائل لتحقيق نزع السلاح النووي" عندما

أطلقها رؤساء الدول والحكومات في إعلان الأمم المتحدة للألفية والتي تقضي بعقد مؤتمر دولي لتحديد التدابير الآيلة إلى إزالة الأسلحة الشاملة. ودون المساس بتأييدنا القوي لعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح بغية معالجة مسألة نزع السلاح في جميع جوانبه، نعتقد فييت نام اعتقادا راسخا بأن عقد مؤتمر دولي بشأن أسلحة الدمار الشامل يأتي في الوقت المناسب ويمكنه أن يكون أداة جيدة لاتخاذ تدابير يتفق عليها من أجل تخليص العالم من جميع الأسلحة النووية، فضلا عن أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وما فتئت فييت نام تدعم باستمرار الجهود الدولية والإقليمية لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونحن نشاطر تماما الرأي الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، ومفاده أنه في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، يجب أن تعطى الأولوية لنزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، فإن استمرار الإبقاء على عدد ضخم من الرؤوس النووية، وبذل الجهود حتى لإنتاج عدد أكبر من هذه الأسلحة، أو لتعزيز قدراتها التدميرية، أمور غير مبررة بأي مقياس. والمسألة الملحة للمجتمع الدولي ولا سيما الأمم المتحدة هي بذل جهود أكبر وأكثر تضافرا لتعزيز الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ومنظومات إيصالها بالتفاوض وإبرام اتفاقية دولية لحظر جميع هذه الأسلحة.

ومن الأهمية الكبرى لنا أن نؤكد مجددا الاستنتاج الذي خلصت إليه محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٦، ومفاده أن هناك التزاما بمتابعة إجراء مفاوضات بحسن نية واحتتامها تقضي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة.

وبالمثل، ينبغي للهيئة أن ترحب بالنتيجة الإيجابية والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الأخير للأطراف في

أيذوه بصورة مستمرة. وقد درجت فييت نام على أن تقدم بانتظام المعلومات المطلوبة للسجل لأنها تؤمن بأن هذا السجل يشكل واحدا من التدابير العالمية الجيدة لبناء الثقة، من شأنه أن يعزز الثقة بين أعضاء الأمم المتحدة في هذا المجال. وترى فييت نام أنه ينبغي أن تبذل الجهود لتشجيع مشاركة أوسع في هذه الآلية الهامة قبل النظر في احتمال توسيعها.

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة الإقليمية، يرى وفد بلادي أنه ينبغي أن تؤخذ في الحسبان تماما الظروف والاحتياجات المحددة للمناطق المعنية. إذ أن تدابير بناء الثقة الناجحة في منطقة ما، يمكن أن تكون مرجعا لمناطق أخرى، إلا أنه لا يمكن تطبيقها بصورة آلية في مناطق أخرى بتجاهل الشواغل والظروف الأمنية الخاصة لتلك المناطق.

وبما أن بلادي عضو في رابطة أمم شرق آسيا، وتتولى في الوقت الحاضر رئاسة اللجنة الدائمة للمجموعة، إلى جانب رئاسة الحفل الإقليمي للرابطة، تؤيد فييت نام بقوة الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لصياغة تدابير عملية لبناء الثقة في جميع المجالات. وتؤيد النهج المرحلي المتبع في الحفل الإقليمي في هذا الخصوص بوصفه السبيل الأمثل لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. كما أن فييت نام ترحب بإسهامات الأطراف الرئيسية في الحفل، وإسهامات المنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، في الحلقات الدراسية التي تعقد حول الأمن ونزع السلاح تحت رعاية تلك المنظمات.

وفي الختام، أود أنؤكد على أملنا المخلص في أن تحرز الهيئة هذه تقدما كبيرا فيما يتعلق بهذين البندين الموضوعيين الهامين من بنود جدول أعمالها في هذه الدورة ذات الأهمية البالغة حتى يمكن لعملنا في العام المقبل أن يكتمل، وأن نرسل المبادئ التوجيهية للجمعية العامة للنظر فيها واعتمادها.

يتكلم في الفريق العامل الأول بالنيابة عن البلدان الأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لتقديم ورقة عمل أعدتها تلك المجموعة بصورة مشتركة.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لتناول البند المعنون "التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية"، وهو بند آخر من البنود الأساسية المدرجة على جدول أعمال الهيئة هذا العام. وفييت نام تؤيد المبادرة باتخاذ تدابير عملية لبناء الثقة كوسيلة لتسهيل تخفيض الأسلحة التقليدية ومنع تكديس الأسلحة النووية، وبالتالي يمكن المساهمة بشكل ملموس في تعزيز السلم والاستقرار في العالم وفيفرادى المناطق. ونود أن نهنئ رئيسة الفريق العامل الثاني على إعداد ورقة غفل بشأن هذا البند. وفي رأينا المتواضع، فإن هذه الورقة الغفل توفر إطارا جيدا للمناقشة والتفاوض من أجل وضع مبادئ توجيهية شاملة فعلا بشأن تدابير عملية وفعالة لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

إن تدابير بناء الثقة لا تحل بالتأكيد محل تدابير نزع السلاح، ولكن إذا ما تم تعزيزها والالتزام بها بحزم، سوف تيسر عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وفي رأينا أنه لكي تكون تدابير بناء الثقة فعالة، يجب أن تقوم على أساس الاتفاق بين جميع الدول الأعضاء. ومن حيث المبدأ، فإن تدابير بناء الثقة، كشرط أساسي مسبق لتعزيز الثقة بين الدول، ينبغي لها أن تعزز المبادئ الأساسية للقانون الدولي، خاصة تلك المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن نؤيد تماما الرأي القائل بأنه لكي نحقق نجاحا، فإن جميع تدابير بناء الثقة، العالمية والإقليمية على السواء، ينبغي أن تطبق على أساس طوعي وتبادلي، وأن تكون تدريجية الطابع. إن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، على سبيل المثال، قد حقق نجاحا كبيرا، بمعنى أن كبار المستوردين والمصدرين لأنواع الأسلحة التقليدية السبعة قد

لذلك، ليس من المستغرب أن تكون أوكرانيا من بين أقوى المدافعين عن الجهود الرامية لتخليص العالم من الأسلحة النووية، وإن كنا ندرك أن الطريق إلى ذلك الهدف لا يمكن أن يكون سهلاً أو مستقيماً. ولتحقيق هذا الهدف، نحتاج إلى حسن النوايا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وإلى الصبر والمثابرة والضغط من جميع البلدان ومجتمعاتها المدنية ومواطنيها. وإننا على اقتناع بأن زيادة التخفيضات الكبيرة في الأسلحة النووية هامة للغاية الآن لتأكيد جدوى النتائج التي تحققت في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، تلك النتائج التي كانت موضع إشادة جماعية في هذه الهيئة في الصيف الماضي.

ومن بين المهام الرئيسية الأخرى التي نرى لزاماً علينا أن نسترعى الانتباه إليها خلال هذه الدورة هيئة نزع السلاح، أود التركيز على ما يلي: استئناف المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإنشاء هيئة فرعية لإجراء مناقشة موضوعية بشأن المسائل المتعلقة بترع السلاح؛ ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر؛ ومستقبل عملية ستارت فيما يتعلق ببقاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

ونعتقد أيضاً أن المناقشة المتعددة الأطراف لترع السلاح النووي يمكن أن تشمل مواضيع مثل أسباب امتلاك الأعداد الحالية من الأسلحة النووية، وإعادة النظر في مفاهيم الردع الحالية، والدور الذي يتعين أن تضطلع به الأسلحة النووية التكتيكية، والشفافية في مخزونات الأسلحة النووية والتدابير اللازمة لتعزيز اللاعودة عن تخفيض الأسلحة.

ونقر مع الارتياح أن ورقة الرئيس قد جمعت فعلاً مجموعة خصبة من المعلومات ذات الصلة، ويحدونا الأمل في

السيد أونيشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، وبالنيابة عن وفد أوكرانيا، إسمحي لي، سيدي الرئيس، بأن أعرب لكم عن أحر تهانينا لانتخابكم رئيسة لهيئة نزع السلاح في دورتها هذه. وإننا على ثقة بأن قيادتكم الحكيمة وإسهام الوفود الحريصة على المشاركة كفيلاً يجعل هذه الدورة ناجحة ومثمرة. ونود أن نشكر سلفكم، السيد جواد ظريف، نائب وزير الخارجية في إيران.

إن هيئة نزع السلاح تضطلع بدور هام باعتبارها محفلاً تداولياً في إطار آلية الأمم المتحدة لترع السلاح، كما أنها قد حققت نجاحاً يقوم على توافق الآراء إزاء العديد من القضايا الهامة والحساسة. وفي المرحلة الحالية، علينا أن نستكشف جميع الإمكانيات للتدليل على فعالية الهيئة في معالجة المسائل المعلقة، مثل الطرق والوسائل لتحقيق نزع السلاح النووي، والتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

وإن مساهمة أوكرانيا في نزع السلاح مسألة معروفة على نطاق واسع. ومنذ الدورة السابقة لهيئة نزع السلاح، شهدت أوكرانيا بعض الأحداث المهمة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبصفة خاصة، تمت المصادقة على الاتفاق بشأن تعديل المعاهدة المعنية بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة في أوروبا ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلاً عن التصديق على مذكرة التفاهم المتعلقة بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي وقعت في نيويورك عام ١٩٩٧، وفي الآونة الأخيرة، جرت على أرض أوكرانيا آخر عملية للتفتيش في إطار معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، ولذلك نسدل الستار على فصل من أهم الفصول في قصة نزع السلاح في بلادي.

إن ما تفضل به بعض البلدان من تدمير لفائض الأسلحة يستحق تقديرنا وتأييدنا الكاملين، على الرغم من أنه يبدو من الضروري وضع معايير لانطباق مصطلح "الفائض". وتقديم المساعدة التقنية والمالية لجمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسحبها من التداول غير المشروع والقضاء عليها له أهمية حاسمة في العديد من الحالات. والخلوص إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالابتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه يتوافق مع المصالح الحيوية لكل الدول، في الوقت الذي ينبغي فيه لتدابير بناء الثقة أن تشكل عنصرا حاسما في نتيجته النهائية.

ولا تزال أوكرانيا مهتمة بالعمل في مؤتمر نزع السلاح والمحافل الأخرى الخاصة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح لتحقيق القضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية والحد من عدد الأسلحة التقليدية إلى المستويات ذات الحد الأدنى اللازمة للدفاع عن النفس، وبجدونا الأمل في أن تمنح هذه الدورة مزيدا من الزخم للجهود الدولية الجارية في هذه الاتجاهات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اختتمنا قائمة متكلمينا لصباح اليوم. وسنستأنف جلستنا ظهر اليوم لنستمع لبقية المتكلمين الـ ١٣ في تبادل الآراء العام.

وإني أنقل تقدير الرئيس للوفود التي استجابت للنداء من أجل الحضور العاجل لجلسة صباح اليوم. وأتطلع إلى استجابة أكثر حماسا ظهر اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

أن تستطيع هيئة نزع السلاح وضع استنتاجات وتوصيات خلال هذه الدورة والدورة المقبلة. ونرحب أيضا بجهود رؤساء الأفرقة العاملة.

ومن المعلوم تماما أن النفقات المخصصة لامتلاك الأسلحة التقليدية تبلغ حوالي ٨٠ في المائة من الميزانية العسكرية العالمية. ولذا فإن تحديد الأسلحة التقليدية له نفس القدر من الأهمية لضمان السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وفي هذا السياق، ينبغي للمرء أن يذكر نظامي وثيقة ستكهولم ووثيقة فيينا، اللذين يشكلان تدابير شاملة لبناء الثقة وتعزيز التعاون في المسائل العسكرية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتشكل هاتان الوثيقتان أساس تدابير بناء الثقة بشأن الأسلحة التقليدية في أوروبا. ولمواجهة التحديات الجديدة المرتبطة بالانتشار الواسع للابتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسهولة الحصول عليها، اعتمدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في السنة الماضية وثيقتها المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأوكرانيا تؤيد هذه الوثيقة، وتنظر حكومتنا الآن في الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكامها بفعالية وعلى أكمل وجه ممكن.

وفي ذات الوقت، ندرك أن من المستحيل إيجاد حل شامل للمشاكل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بدون النظر بجدية في الأحوال السياسية والعسكرية والاقتصادية في البلدان المعنية، وأنه ينبغي لاحتياجاتهما الدفاعية والأمنية المشروعة أن تؤخذ في الاعتبار أيضا. وأوكرانيا من جانبها تمارس سياسة متسقة ومسؤولة فيما يتعلق بعرض السلع العسكرية في السوق الدولية. ونحن نحترم قرارات الوقف الاختياري الحالية بشأن إمدادات الأسلحة لبعض المناطق والبلدان في العالم ونتمثل لها امثالنا كاملا.